



إسقاط العُمد في العلل النحوية بين النفي والإثبات

م.م مرفد محمد بكر¹

¹ جامعة كربلاء- كلية علوم الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات - العراق

marfd.m@uokerbala.edu.iq

ملخص. لقد حظي علم النحو بمكانة رفيعة بين علوم العربية، إذ كان سبيلاً لصون اللسان عن الخطأ في كتاب الله وسنة نبيه وكلام العرب. غير أن الإلمام بالقواعد النحوية لا يكتمل إلا بفهم العلل التي قامت عليها تلك القواعد، إذ تمثل العلل النحوية الأبعاد العميقة للنحو، وتكشف عن الأسباب التي دفعت العرب إلى بناء تراكيبهم على نحو معين. إن فهم العلل يكسب الطالب ملكة نقدية تجعله أكثر وعياً بالتطورات اللغوية والاختلافات النحوية، مما يحرره من الجمود ويعمق إدراكه للغة، والعُمد في النحو هي الأركان التي لا يقوم التركيب إلا بها، كالفاعل مع الفعل، والمبتدأ مع الخبر.

الكلمات المفتاحية: إسقاط العمد، العلل النحوية، النفي والإثبات.

Abstract. Grammar held a prominent position among the Arabic sciences, serving as a means of safeguarding the language from error in the Quran, the Sunnah of the Prophet, and the speech of the Arabs. However, a thorough understanding of grammatical rules is incomplete without comprehending the underlying principles upon which those rules are based. These principles represent the deeper dimensions of grammar and reveal the reasons that led the Arabs to construct their linguistic structures in a particular way. Understanding the causes gives the student a critical faculty that makes him more aware of linguistic developments and grammatical differences, which frees him from rigidity and deepens his understanding of the language. The pillars in grammar are the



elements without which the structure cannot exist, such as the subject with the verb, and the topic with the predicate.

Keywords: Intentional Omission, Grammatical Causes, Negation and Affirmation.

1. المقدمة

تُعَدُّ العِللُ النحوية حجر الزاوية لفهم القواعد العربية فهماً صحيحاً عميقاً، إذ تسعى لاكتشاف الأسباب الخفية التي بني عليها النحو العربي، مُتجاوزةً ظاهر الأحكام إلى أعماقها. ومن بين المسائل الدقيقة في علم العِلل النحوية مسألة "إسقاط العُمد"، التي أثارت جدلاً بين النحويين بين نفي وإثبات، وشكَّلت ميداناً رحباً للبحث والتحقيق في طبيعة التراكيب العربية.

ولأن النحو العربي لم يُبَيَّنْ اعتباطاً، بل وُضِعَ وفق سنن لغوية مضبوطة، فإن فهم ظاهرة إسقاط العُمد يمثل مدخلاً مهماً لتفسير بعض الظواهر النحوية الغامضة، ومعرفة مدى قبول التغيير في البنية النحوية، وما يترتب عليه من آثار على المعنى والإعراب.

أهمية دراسة العِلل النحوية

لقد حظي علم النحو بمكانة رفيعة بين علوم العربية، إذ كان سبيلاً لصون اللسان عن الخطأ في كتاب الله وسنة نبيه وكلام العرب. غير أن الإلمام بالقواعد النحوية لا يكتمل إلا بفهم العِلل التي قامت عليها تلك القواعد، إذ تمثل العِلل النحوية الأبعاد العميقة للنحو، وتكشف عن الأسباب التي دفعت العرب إلى بناء تراكيبهم على نحو معين.

وقد أشار ابن جني إلى أن العِلل النحوية "تُطَّلَعُ على حكمة العرب في تصارييف كلامهم، وتلحق النظرير بالنظير، وترد الشاذ إلى الأصل" (ابن جني، 1993م، ج1، ص7).

ولم يكن تحليل الظواهر النحوية ترفاً علمياً، بل ضرورة لفهم نظام اللغة ذاته، حيث قال السيوطي: "والتعليل هو روح النحو" (السيوطي، 2000م، ص142).

ودراسة العِلل النحوية تُمكن الدارس من التغلغل في أسرار اللغة وفهم دواعي الأحكام ومعرفة أوجه القياس والاستثناء، ولهذا قال ابن يعيش: "من لم يعرف علل النحو وقف مع ظواهره، ولم يتصرف فيه تصرف الفقهاء في الأدلة" (ابن يعيش، 2001م، ج1، ص5).

وهكذا، فإن فهم العلل يكسب الطالب ملكة نقدية تجعله أكثر وعياً بالتطورات اللغوية والاختلافات النحوية، مما يحرره من الجمود ويعمق إدراكه للغة.

أهداف البحث ومنهجيته

يهدف هذا البحث إلى:

1. بيان مفهوم إسقاط العُمد في العلل النحوية.
 2. إبراز الفرق بين الإسقاط والحذف العام.
 3. الوقوف على الأسباب التي تدعو إلى إسقاط العُمد في التركيب العربي.
 4. تحليل أثر إسقاط العُمد على المعنى والإعراب.
- وقد اتبع الباحث في تحقيق هذه الأهداف منهجاً وصفيّاً تحليليّاً، يقوم على جمع النصوص النحوية التي تناولت إسقاط العُمد، وتحليلها ومقارنتها، مع الاعتماد على المصادر النحوية الأصلية مثل:

- الخصائص لابن جني
 - المقتضب للمبرد
 - شرح المفصل لابن يعيش
 - إلى جانب بعض الدراسات الحديثة في العلل النحوية.
- المبحث الأول: مفهوم إسقاط العُمد في العلل النحوية

تعريف العُمد لغة واصطلاحاً

- لغةً: العمد ما يعتمد عليه، وهو السند الذي يُقام عليه البناء. قال ابن منظور: "العماد: كل ما يُستند إليه (ابن منظور، 1990م، مادة عمد).
- اصطلاحاً: العُمد في النحو هي الأركان التي لا يقوم التركيب إلا بها، كالفاعل مع الفعل، والمبتدأ مع الخبر، فلا يستغنى عنها إلا بعوض أو تقدير. وقد عرفها الرضي بقوله: "العُمد هي ما لا يتم الكلام بدونه" (الاسترأبادي، 2001م، ج1، ص15).

- مفهوم الإسقاط في العلل النحوية

الإسقاط في العلل النحوية هو تعمد حذف أحد أركان التركيب (عُمد الكلام) لعلة نحوية معتبرة، مع تقديره في الذهن. وقد توسع النحويون في تقرير هذا المفهوم، فرأى ابن جني أن الإسقاط يكون حين تدعو الضرورة إلى الاكتفاء بدلالة السياق على المحذوف (ابن جني، 1993م، ج2، ص112).

الفرق بين الإسقاط والحذف العام

الإسقاط أخص من الحذف؛ لأن الحذف قد يكون لأي كلمة، سواء كانت ركناً أساسياً أو متمماً، بينما الإسقاط لا يقع إلا في العُمد التي لا يستغنى عنها إلا مع وجود دليل أو ضرورة. قال ابن يعيش: "الحذف قد يطرد في الفضلات، أما العُمد فلا يُسقط منها شيء إلا بدليل" (ابن يعيش، 2001م، ج1، ص124).

أسباب إسقاط العُمد وأثره على المعنى والإعراب
من أسباب إسقاط العُمد:

- الاعتماد على القرينة اللفظية أو السياقية، كما في حذف الفاعل مع قيام الدلالة عليه.
 - طلب الإيجاز والاختصار، خاصة في مواطن الخطابة والشعر.
 - الإبهام المتعمد لغرض بلاغي، كما في حذف الفاعل للتعظيم أو للتحقير.
- ويؤثر إسقاط العُمد على الإعراب بتغيير مواقع الكلمات، كما يظهر أثره في المعنى بإبراز دلالات جديدة كالتحويل أو التحقير، بحسب المقام.
- وقد أوضح الزمخشري أن من مقاصد حذف العُمد في بعض المواطن "إثارة انتباه السامع وحثه على التأمل" (الزمخشري، 1987م، ج1، ص37).

2. المبحث الثاني: أنواع إسقاط العُمد مع شواهدا وتحليلها

الأصل في اللغة أن تتضمن الجملة جميع أركانها لتأدية المعنى المطلوب، كما أن الأصل فيها الذكر، ولا يتم الحذف إلا بدليل يستدعيه المعنى، أو تستلزمه الصناعة النحوية. وتُعد ظاهرة الحذف من الظواهر الشائعة في اللغة العربية، ويُسهّم في شيوعها ميل العرب إلى الحذف المشروط الذي لا يُخل بالمعنى ولا بالفهم. ويُعتبر الحذف أبرز عوارض التركيب؛ إذ يُمثل خروجاً عن النسق المعتاد في التعبير وانحرافاً عن الأسلوب اللغوي الأصلي. ولهذا، فإن للحذف قيمته وأثره؛ إذ إنه لا يورد الألفاظ المتوقعة، مما يُحدث في ذهن المتلقي شحنة فكرية تدفعه إلى تخيل المقصود. وقد أسهمت عوامل وأسباب عديدة في بروز ظاهرة الحذف في العربية، منها ما نتج عن كثرة الاستعمال وطبيعة التركيب، ومنها ما يعود إلى أغراض يتعمدها المتكلمون، أو تفرضها ظروف المقام أو طبيعة الكلام.

2.1. الحذف لغة:

قال الخليل (ت: (١٧٥هـ)): "الحذف قطف الشيء من طرفه، كما يُحذف طرف ذنب الشاة" (الخليل بن أحمد الفراهيدي، 3/201 مادة (حذف)، وعرفه الجوهري (ت: ٣٩٣هـ) بقوله: "حذف الشيء هو إسقاطه، يقال: حذفت من شعري ومن ذنب الداية أي أخذت" (الجوهري، 1987م 4/1341 مادة (حذف)). كما عرفه ابن منظور (ت: (٧١١هـ)) فقال: "حذف الشيء تحذفه حذفًا، أي قطعه من طرفه، والحجام يحذف الشعر من ذلك، والحذافة ما حذف من شيء فطُرح، وخص اللحياني به حذافة الأديم، ومنه تحذيف الشعر أي تطويله وتسويته، وإذا أخذت من نواحيه حتى يتم حذف التسويق" (ابن منظور، 1990، 2/810 مادة (حذف)).

2.1.1. الحذف اصطلاحًا:

هو إسقاط جزء من الكلام أو إسقاطه كله، مع وجود قرينة لفظية أو معنوية تدل عليه. ويُعد الحذف بابًا واسعًا في العربية، عده ابن جني (ت: ٣٩٢هـ) من دلائل شجاعتها، إذ حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة، ولم يكن ذلك إلا عن دليل، وإلا كان ضربًا من التكلف والغيب في معرفته (الزركشي، 1984م، 3/102).

والقاعدة الأساسية في الحذف تنص على ألا يؤدي إلى الإخلال بالمعنى، ولا يتحقق ذلك إلا إذا وجدت أدلة تشير إلى العنصر المحذوف. وقد تباينت آراء علماء النحو حول مشروعية الحذف؛ فهناك من منع حذف العناصر الإسنادية في الجملة، وهي العناصر الرئيسية، إلا إذا كان هناك دليل واضح يدل عليها. أما بالنسبة للعناصر غير الإسنادية، فإن الحذف مسموح بها بشرط إمكانية الاستغناء عنها دون تأثير على تركيب الجملة، مثل الحال والتمييز والمفعول به.

ويرتبط الحذف ارتباطًا وثيقًا بدلالة القول ومعناه وقدرته على التأثير؛ فهو وسيلة للإيجاز، الذي يُعد أحد مقاصد العربية. والحذف إذا وقع في موضعه يهذب الجملة، ويزيدها بلاغة ورونقًا، ويقوي قدرتها على إيصال المعنى. والحذف نقيض الزيادة، وهما ظاهرتان لسانيتان عامتان، ويقع الحذف لأن المتكلم، تبعًا لقانون الجهد الأقل، يميل إلى حذف العناصر المتكررة التي يُفهم معناها من السياق.

كما أن الحذف يعد نوعًا من المجاز، إذ هو نقص في البنية العميقة للجملة، ويتم لغرض معنوي.

2.1.2. الغاية من الحذف:

يقع الحذف لأغراض متعددة، منها الإيجاز والتخفيف، وقد يكون للتقظيم والتعظيم، أو لتزييه المحذوف عن الذكر، أو لتحقيره، وقد يكون الخوف من ذكر المحذوف لأغراض أمنية. كما يلجأ الشعراء إلى الحذف

حفاظاً على الوزن الشعري. إذن، الغرض من الحذف هو ما يقتضيه السياق والمعنى. والحذف لا يكون متاحاً في كل موضع، بل يقتصر على بعض المواضع دون غيرها، وإجازة الحذف في مواضع دون أخرى دليل واضح على أن الحذف لا يقع اعتباطاً أو تجاوزاً، بل تحكمه دوافع وأسباب (ابن جني، 1993م، 2/360).

2.1.3. حذف الفاعل:

إن لكل فعل فاعلاً، والفعل والفاعل كجزأي الكلمة، لا يُستغنى بأحدهما عن الآخر. ويُعد الفاعل ركناً أساسياً من أركان الجملة الفعلية، إذ يُسند إليه الفعل، وهو عمدة في بناء الجملة. وقد أجاز بعض العلماء حذف الفاعل، في حين منعه آخرون؛ فالنحاة، مع تأكيدهم على أن الفاعل لا يجوز حذفه كونه عمدة وجزءاً من الفعل، إلا أنهم أجازوا حذفه عند دلالة الفعل أو السياق عليه. وقد انقسم العلماء في مسألة حذف الفاعل إلى ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول:

هو مذهب البصريين، الذين ذهبوا إلى عدم جواز حذف الفاعل، وتشددوا في ذلك استناداً إلى أن الفاعل ركن أساسي لا يُستغنى عنه، وأن الفعل والفاعل كجزأي كلمة واحدة. فالأصل عندهم ألا يُحذف الفاعل إلا في مواضع معينة، وما عداها فلا يجوز حذفه مطلقاً، وهو مذهب الجمهور (ينظر: خالد بن عبد الكريم 2008، 455) وقد أجازوا حذف الفاعل في ثلاثة مواضع:

- إذا بُني الفعل للمفعول.
- إذا وقع الحذف في المصدر ولم يُذكر معه الفاعل، فيكون الفاعل محذوفاً غير مضمّر، نحو قوله تعالى: {أو إطعامٌ في يوم ذي مسغبة يتيماً ذا مقربة} (سورة البلد: الآية ١٤ - ١٥).
- إذا صادف الفاعل ساكناً من كلمة أخرى، كقولك للجماعة: "اضرب القوم"، وللمخاطبة: "اضربي القوم".

المذهب الثاني:

ويمثله الكِسائي وأصحاب المدرسة الكوفية، ومن تبعهم كالسهيلي وابن مضاء وغيرهم من النحاة الذين أجازوا حذف الفاعل بشرط وجود دليل وقرينة تدل عليه، قياساً على حذف المبتدأ والخبر، واعتماداً على المعنى؛ لأن صلاح الكلام أو فساده يعتمد على معناه (ينظر: القرطبي، 2006 ص 57056، والخصائص ابن جني 1993، 2/433، والخصائص التراكيب د. محمد أبو موسى، 1996، ص 179)

المذهب الثالث:

يدعو هذا المذهب إلى التوفيق بين الرأيين؛ حيث ذهب أصحابه إلى جواز حذف الفاعل إذا دل عليه دليل موجود في الجملة، ومنعوا حذفه إذا غاب هذا الدليل (ينظر العيني، 2010، 2/202).

ومن أمثلة حذف الفاعل في الحديث الشريف قول النبي صلى الله عليه وسلم (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن) (البخاري، كتاب الحدود، باب الزنا وشرب الخمر رقم الحديث (6772، 1677))، إذ إن فاعل "يشرب الخمر" محذوف، ويُفهم من السياق. وقد قال ابن مالك: "فاعل (يشربها) غير مذكور لكنه معلوم، كأنه قيل: ولا يشرب الخمر شاربها"، وقد يُغني عن ذكر الفاعل مجرد استحضاره ذهنيًا بوجود فعل لا يصح إلا له (ينظر: ابن مالك 1990، 2/123-124، وابن مالك في أوضح المسالك 2000، 89/2، الفقي، كلية الآداب، جامعة طنطا، 2017).

وقد أجاز د. محمد حماسة عبد اللطيف حذف الفاعل، فقال: "وهذا الرأي في جوهره لا يختلف عن الرأي السابق (استتاره كضمير)، فالجميع متفقون على أن الفاعل موجود في التركيب، سواء أكان ضميرًا مستترًا أو اسمًا ظاهرًا حذفًا للعلم به" (محمد حماسة، 2003، ص 134).

2.1.4. أغراض حذف الفاعل:

تنقسم أغراض حذف الفاعل إلى نوعين:

أولًا: أغراض لفظية:

- تحقيق الإيجاز في التعبير.
- الحفاظ على السجع في الكلام المنثور.
- مراعاة الفواصل اللفظية.

ثانيًا: أغراض معنوية:

- كون الفاعل معلومًا للمخاطب فلا حاجة لذكره.
- كون الفاعل مجهولًا للمتكلم، فلا يستطيع تحديده.
- رغبة المتكلم في إبهام السامع عن الفاعل.
- قصد المتكلم تعظيم الفاعل.
- قصد المتكلم تحقير الفاعل.
- خوف المتكلم من الفاعل أو خوفه عليه.
- عدم تحقق غرض معين في السياق بذكر الفاعل.

ومن شواهد حذف الفاعل في الشعر، قول بشار بن برد (ينظر: لسان العرب ابن منظور مادة ح ج (ب) ٢/٧٧٧) و ابن فارس ص ٢٠٢):

إذا ما غضبنا غضبة مصرية

هتكنا حجاب الشمس أو قطرت دما

في هذا البيت حذف فاعل "قطرت" لدلالة الحال عليه، والمقصود به السيوف، فيكون التقدير: "السيوف قطرت دما"، إذ يدور السياق حول قوة قوم الشاعر وشدتهم حتى كادوا يحجبون نور الشمس، والسيوف - التي لم يصرح بها- دلت القرينة عليها بما يدل على كثرة القتل.

ومثله قول الشاعر (البيت من المتقارب لأخت عمرو بن العجلان الكاهلي الملقب بذي الكلب وهي عمرة وقيل جنوب، في الإنباري ٢٠٦/١-٢٠٧).

لقد علم الضيف والمزملون. إذا اغبر أفق وهبت شمالا

في هذا الشاهد، أغني السياق اللفظي عن ذكر الفاعل من خلال الإشارة إلى فعل مختص به وهو "هبوب الريح"، ثم أُشير إلى اتجاهها بـ"شمالاً"، فكان عدم ذكر الفاعل مع وجود هذه القرينة يغني عن التصريح به.

وقد ورد حذف الفاعل في العشر الأخير في عدة مواضع، منها:

١- قوله تعالى: (كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ) (سورة الصف: الآية ٣).

في قوله (كبر مقتاً)، قال السمين (ت: ٧٥٦هـ): قد يكون (كبر) مسنداً إلى (أن تقولوا) دون أن يحمل على التعجب أو الذم، و(مقتاً) تمييز محول من الفاعلية، والأصل: كبر مقت أن تقولوا، أي: مقت قولكم. ويجوز أن يكون الفاعل ضميراً عائداً على المصدر المفهوم من السياق. وهنا حذف الفاعل للعلم به، ولأن السياق دال عليه.

٢- قوله تعالى: (بئس مثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ) (سورة الجمعة: الآية ٥).

في قوله (بئس مثل القوم)، قد يكون الفاعل محذوفاً، ويكون (مثل القوم) مخصوصاً بالذم، والتقدير: "بئس المثل مثل القوم الذين كذبوا"، أو أن الفاعل مضمر ومفسر به، و(مثل القوم) مخصوص بالذم. وقد حذف الفاعل هنا بغرض الذم والتحقير وتقليل الشأن (ينظر: الدر المصون السمين ١٠/٣٢٧، والكشاف الزمخشري ٢/١١١).

٣- قوله تعالى: (أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ) (سورة الملك: الآية ١٤).

في قوله (من خلق)، هناك وجهان: أحدهما أن (من) فاعل لـ(يعلم) والمفعول محذوف، أي: ألا يعلم الخالق خلقه، وهو رأي جمهور العلماء ومنهم الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ). والوجه الآخر أن الفاعل مضمّر يعود على الله تعالى، و(من) مفعول به. وأوضح أبو حيان (ت: ٧٤٥هـ) أن الظاهر هو كون (من) مفعولاً، وأن المعنى: أينقي علمه بمن خلق؟ وقد حُذِفَ الفاعل هنا للعلم به، وللتعظيم (الدمشقي، 1998، ١٩/٢٤٣) ٤- قوله تعالى: (يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ) (سورة القلم: الآية ٤٢). في قوله (يكشف عن ساق)، الفعل مبني للمجهول، والجار والمجرور (عن ساق) نائب فاعل. والمقصود بالكشف عن الساق كناية عن شدة الحال وهول الموقف، كما أن حذف الفاعل هنا يراد به التركيز على صورة الحدث ذاته دون الانشغال بالفاعل، مما يناسب مشهد الأحوال العظيمة (ينظر: ابن عاشور، 1984، ٢٩/٩٧).

٥- قوله تعالى: (فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ) (سورة الحاقة: الآية ١٣). في قوله (نفخ في الصور)، الفعل مبني للمجهول و(نفخة) نائب فاعل. والمعنى: أن إسرافيل ينفخ نفخة واحدة وهي النفخة الأولى (الطبري، 2001، ٢٣/٢٢٤)، وهنا حُذِفَ الفاعل لعدم تعلق الغرض بذكره، بل المقصود هو تعجيل المشهد وتصوير الحدث نفسه بكل ما فيه من رهبة وأحوال.

2.2. حذف الفعل

يحذف الفعل إذا انفصل الفاعل عنه، وكان مرفوعاً بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده، كما في قولنا: أزيدُ قام، فزيد" مرفوع بفعل مضمّر خالٍ من الفاعل، والتقدير: أقام زيد، ثم فُسِّرَ ذلك بالفعل الظاهر "قام". ومثله قوله تعالى: (إِذَا السَّمَاءُ) (سورة الانشقاق، الآية 1) فالفعل مضمّر وحده، والتقدير: إذا انشقت السماء، حيث حذف جواب "إذا" ليتسع التأويل. وكذا قوله تعالى: (إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ) (سورة التكوير، الآية 1)، ف"الشمس" فاعل لفعل محذوف مفسّر بالفعل المذكور "كورت"، فالتقدير: إذا كورت الشمس (ابن جني، 1993م، ص363).

ويجوز كذلك حذف الفعل في كل تركيب دل عليه دليل وفُهِمَ منه المقصود، ويكثر هذا الحذف في المواطن التالية:

1- عند الإجابة عن استقهام محقق أو مقدر، كما في قوله تعالى: (وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ) (سورة لقمان، الآية 25) والتقدير: خلقهن الله. أما الاستقهام المقدر، فمثاله قوله تعالى: (يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ...) (سورة النور، الآية 36) إذ يحتاج الفاعل "رجال" إلى فعل يدل عليه، وهو "يسبح"، فالتقدير: من يسبح؟ فيجاب: يسبحه رجال.

2- إذا كان الفعل المقدر من قبيل القول، كقوله تعالى: (وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ) (سورة الرعد الآية 23) أي يقولون: سلام عليكم، على تقدير ابن هشام (إبراهيم رفيده، الحذف في الأساليب، ص 161) (إبراهيم رفيده، ص 161)

ويرى بعض النحاة أن هناك أدوات تقتضي الفعل بعدها، فإذا ورد اسم بعدها قدروا فعلاً محذوفاً، معللين ذلك بأن هذه الأدوات تلزمها الأفعال، فإذا ظهر الفعل بعد الاسم التزموا حذف الفعل الأول، وجعلوا الظاهر بعد الاسم مفسراً له. ومن هذه الأدوات: أدوات الشرط، ولا يدخل في هذا الباب إلا "إن" و"لو" و"إذا"، عند ذكر الاسم بعدها.

ومن ذلك قوله تعالى: (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ) (سورة التوبة الآية 6)، فجعلوا "أحد" فاعلاً مرفوعاً لفعل محذوف يفسره المذكور، والتقدير: وإن استجارك أحد، دون الجمع بين المحذوف والمفسر. وكذلك قوله تعالى: (وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزاً أَوْ إِعْرَاضاً فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا) (سورة النساء الآية 123)، فالتقدير: وإن خافت امرأة. ومثله قوله تعالى: (إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ) (سورة النساء الآية 176) حيث رفع "امرؤ" بفعل مضمير يفسره الظاهر، والتقدير: إن هلك امرؤ. ومثله أيضاً قوله تعالى: (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ) (سورة الانشقاق الآية 1) حيث عدوا "السماء" فاعلاً لفعل محذوف مقدر بـ"انشقت"، يفسره الفعل الظاهر (إبراهيم بركات، 2007، ج، ص 205)

2.3. حذف المبتدأ

يكثر حذف المبتدأ في جواب الاستفهام كما في قوله تعالى: ((وما أدراك ما الحطمة نار الله الموقدة))، فالتقدير: هي نار الله الموقدة، وقد حذف المبتدأ (هي) لوقوعه جواباً عن الاستفهام. ويحذف المبتدأ أيضاً بعد جواب الشرط، كما في قوله تعالى: (مَنْ عَمِلَ صَالِحاً فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ) (سورة فصلت الآية 46)، والتقدير: فعمله لنفسه، وإساءته عليها. كذلك يحذف المبتدأ بعد القول، ومثاله قوله تعالى: (وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَداً وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّداً وَقُولُوا حِطَّةٌ نَغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ وَسَتَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ) (سورة البقرة الآية 58) والمعنى: قولوا مسألتنا حطة (معنى اللبيب، ابن هشام الأنصاري، 1404، ص 402) ويجوز حذف المبتدأ إذا كان ضميراً مسنداً يعود على مذكور سابق في السياق. ويحذف أيضاً إذا كان الخبر مصدراً نائباً عن الفعل، كما في قولهم: صبر جميل، والتقدير: صبري صبر جميل، فصبري مبتدأ محذوف وخبره صبر جميل.

كما يحذف المبتدأ إذا كان الخبر نعتاً مقطوعاً للمدح مثل: الحمد لله أهل الحمد، أو للذم مثل: مررت بزيد الفاسق، أو للترحم مثل: مررت ببكر المسكين. أما غير هذه الثلاثة فيجوز فيه الحذف والذكر مثل: مررت بزيد الخياط) (ابن عقيل، ج2، ص205).

ويحذف المبتدأ أيضاً إذا كان الخبر نعتاً صريحاً في القسم مثل: في ذمتي لأفعلن، أي: في ذمتي يمين أو عهد أو ميثاق.

وقد تناول سيبويه هذه المسألة تحت عنوان: باب ما يكون المبتدأ فيه مضمرّاً والمبني عليه مظهرّاً، فذكر أن المبتدأ يحذف إذا كان من الأسماء التي لها صدر الكلام وإن لم يصرح به. مواضع حذف المبتدأ وجوباً، أشهرها أربعة:

1- المبتدأ الذي خبره في الأصل نعت، ثم انتقل عن موضعه وأصبح خبراً
بيانه: أن بعض الكلمات تأتي نعتاً خاصّاً بالمدح، كما في قولنا: ذهبت إلى الصديق الأديب، أو بالذم، مثل: ابتعدت عن الرجل السفهية، أو بالترحم، كقولنا: ترفق بالضعيف البائس. فكلمات "الأديب" و"السفيه" و"البائس" تعد نعوته مفردة مجرورة، تبعاً لحركة المنعوت الإعرابية، وهي الجرّ في هذه الأمثلة. غير أنه يجوز أحياناً أن تُفصل هذه النعوت عن الجرّ إلى الرفع أو النصب، بشروط معينة. وعندئذ لا تبقى على حالها نعوته، ولا تعرب بوصفها نعوته، بل تسمى في هذه الحال "نعوتاً مقطوعة أو منقطعة". ففي حالة الرفع تعرب خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً، تقديره "هو"، فيصبح المعنى: ذهبت إلى الصديق، "هو الأديب"، وابتعدت عن الرجل، "هو السفهية"، وترفق بالضعيف، "هو البائس".

أما في حالة النصب، فتعرب مفعولاً به لفعل محذوف وجوباً مع فاعله، ويُقدّر الفعل بحسب السياق: "أمدح"، أو "أذم"، أو "أرحم"، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره "أنا"، ليصبح المعنى: أمدح الأديب، أذم السفهية، أرحم البائس. وعليه، فلا يصح أن تعرب هذه الكلمات نعوته بعد أن تتحول عن الجرّ إلى الرفع أو النصب، وإن كان يصح تسميتها نعوته مقطوعة أو منقطعة.

ومن أمثلة ذلك أيضاً: أصغيت إلى الغناء الشجيّ، فزعت من رؤية القاتل الفتاك، أشفقت على الطفل اليتيم. فكلمات "الشجيّ" و"الفتاك" و"اليتيم" كلها نعوت مفردة مجرورة للمدح أو الذم أو الترحم. وهذه الكلمات وأمثالها، حينما تقطع عن الجرّ إلى الرفع أو النصب، فإنها لا تبقى نعوته مجرورة، بل تعرب بحسب حالتها الجديدة: في حالة الرفع تكون خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً، والمعنى: هو الشجيّ، هو الفتاك، هو اليتيم؛ وفي حالة النصب تكون مفعولاً به لفعل محذوف مع فاعله تقديره: أمدح أو أذم أو أرحم، حسب مقتضى الجملة، والمعنى: أمدح الشجيّ، أذم الفتاك، أرحم اليتيم. وتسمى في هذه الحالة "نعوتاً مقطوعة أو منقطعة".

ويلاحظ أن النعت إذا كان مرفوعاً في الأصل، جاز قطعه إلى النصب، وإذا كان منصوباً، جاز قطعه إلى الرفع، وإذا كان مجروراً جاز قطعه إلى الرفع أو النصب. وما يتعلق بموضوعنا هنا هو النعت المقطوع إلى الرفع، حيث يعرب بعد القطع خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً، بشرط أن يكون النعت في أصله دالاً على المدح أو الذم أو الترحم، دون غير ذلك.

2- المخصوص بالمدح أو الذم

توضيحه: توجد في اللغة العربية أساليب مخصوصة للمدح وأخرى للذم، تُصاغ بطرق وصور معينة مشروحة في كتب النحو.

من أساليب المدح أن تقول مثلاً: "يَعْمُ الزَّارِعُ حَلِيمٌ"، تمدح به زارعاً اسمه حلیم. ومن أساليب الذم أن تقول: "بُئْسَ الصَّانِعُ سَلِيمٌ"، تذم به صانعاً اسمه سليم. ففي المثالين، "حلیم" هو المخصوص بالمدح، و"سليم" هو المخصوص بالذم. ومثلهما: "يَعْمُ الْوَفِيُّ حَامِدٌ" و"بُئْسَ الْمُخْتَلَفُ وَعْدُهُ زَهِيرٌ"، حيث الممدوح هو "حامد" والمذموم "زهير". يقع المخصوص - في هذه الأمثلة - بعد جملة فعلية تتألف من فعل يدل على المدح أو الذم مع فاعله. وقد يتقدم المخصوص على الجملة، نحو: "حَلِيمٌ نَعْمُ الزَّارِعُ"، و"سَلِيمٌ بُئْسَ الصَّانِعُ". أما عن إعرابه إذا جاء متأخراً، فيجوز اعتباره خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً، تقديره: "هو"، فيكون الأصل: "يَعْمُ الزَّارِعُ هُوَ حَلِيمٌ" و"بُئْسَ الصَّانِعُ هُوَ سَلِيمٌ" (عباس حسن، الطبعة الخامسة عشرة، ج1، ص 510).

3- أن يكون الخبر صريحاً في القسم (الحلف)

ويتحقق ذلك بأن يكون معروفاً عرفاً عند المتكلم والسامع أنه يمين، مثل:

- "في ذمتي لأسافرن"
- "بحياتي لأخدمن العدالة"
- ويقصد بهما: في ذمتي يمين، أو عهد، أو ميثاق... وبحياتي يمين أو عهد أو ميثاق.

4- أن يكون الخبر مصدراً يؤدي معنى فعله

وذلك في أساليب محددة لمحاكاة العرب، حيث يغني المصدر عن ذكر الفعل. فمثلاً، يدور حديث مع طبيب أو مهندس فيقول:

- "عملٌ دقيقاً"، أي: "عملي عملٌ دقيقاً"، وهي بمعنى الجملة الفعلية: "أعمل عملاً دقيقاً".
- في هذا الأسلوب:
- المصدر "عملاً" في الأصل مفعول مطلق منصوب للفعل "أعمل".

- حذف الفعل وجوبًا للاستغناء عنه بوجود المصدر الدال عليه.
- رفع المصدر ليكون خبرًا لمبتدأ محذوف، فتصبح الجملة اسمية أقوى وأبرع في الدلالة على المعنى.

ومن الأمثلة أيضًا:

- قول السباح: "سباحة شاقة"، أي: "سباحتي سباحة شاقة"، وهي بمعنى: "أسبح سباحة شاقة".
- قول السعيد: "شكر كثير"، أو "حمد وافر".
- قول المريض أو المكدر: "صبر جميل"، أو "أمل طيب".
- قول الولد لأبيه عند طاعته: "سمع وطاعة"، أي: أملك سمع وطاعة (عباس حسن، الطبعة الخامسة عشرة، ج1، ص 511).

زيادة وتفصيل:

أ) مواضع أخرى يجب فيها حذف المبتدأ:

- ١- الاسم المرفوع بعد "لا سيما"، مثل:
 - "أحب الشعراء، ولا سيما شوقي"، حيث يعرب "شوقي" خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره: "هو".
 - ٢- بعد المصدر النائب عن فعل الأمر، مثل:
 - "سقيًا لك"، و"رعيًا لك"، ومثله قول الشاعر:
- نُبْتُ نُعْمَى عَلَى الْهَجْرَانِ عَاتِبَةً
سَقِيًا وَرَعِيًا لَذَاكَ الْعَاتِبِ الزَّارِي
- في هذه الأمثلة:

- المصدر "سقيًا" أو "رعيًا" ناب عن فعل الأمر، وبعده ضمير مجرور هو المخاطب.
- الجار والمجرور يكونان خبرًا لمبتدأ محذوف، لا متعلقين بالمصدر.
- ب) مواضع أخرى متأثرة:
- في قولهم: "من أنت؟ محمد"، عند الرد على شخص حقير يذم شخصًا عظيمًا اسمه محمد.
- التقدير: "من أنت؟ مذكورك محمد"، أو "مذمومك محمد"، أي: مَنْ أَنْتَ وَقِيمَتِكَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مُحَمَّدٍ؟
- "محمد" هنا خبر لمبتدأ محذوف تقديره: "مذكورك" أو "مذمومك".
- وقد ورد هذا الأسلوب أحيانًا بالنصب: "من أنت؟ محمدًا"، بتقدير: "تذكر محمدًا" أو "تذم محمدًا"، فيكون "محمدًا" مفعولًا به لفعل محذوف.

• ومن الأمثلة المسموعة أيضاً قولهم: "لا سواء"، عند المقارنة بين شيئين، بتقدير: "لا هما سواء"، أو "هذان لا سواء"، أي: لا يستويان.

ويرى بعض النحاة أن الحذف في هذه المسألتين جائز، ولكن الرأي الأصح الالتزام بهما كما وردتا عند العرب، لأن الأمثال لا تتغير " (عباس حسن، الطبعة الخامسة عشرة، ج1، ص 512).

رابعاً: حذف الخبر

الأصل في الخبر ألا يحذف لأنه محل الفائدة، فإذا وجدت قرينة لفظية أو حالية جاز حذفه اعتماداً على فهم المخاطب.

وكما يحذف الركن الأول من الجملة الاسمية يمكن أن يحذف الركن الثاني، أي الخبر، مما يحدث انزياحاً عن القاعدة العامة حيث يؤدي هذا الحذف دوراً أبلغ مما لو ذكر الخبر.

ومن صور حذف الخبر جزء من الجملة الفعلية الواقعة خبراً لكان، ولكن لابد من قرينة دالة على المحذوف ليفهم المعنى ويتضح من خلال السياق الذي يحمل بذور ذلك المحذوف فيكون حاضراً في ذهن المتلقي، ولا يكون حذف الخبر إلا لدواعٍ منها قصد الاختصار، والثقة بشهادة العقل دون الاعتماد على اللفظ، والدلالة.

ومن المواضع التي يحذف فيها الخبر أن يقع في العطف على مبتدأ ذكر خبره، مثل قول الشاعر:

نحن بما عندنا وأنت بما *** عندك راضٍ والرأي مختلف

فقد حذف خبر (نحن) وتقديره: راضون

ويحذف الخبر أيضاً إذا كان المبتدأ اسماً موصولاً واقعاً بعد همزة استفهام إنكاري، ومن ذلك قوله تعالى: (أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ قُلْ سَمُّوهُمْ أَمْ تُنَبِّئُونَهُ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي الْأَرْضِ أَمْ بَظَاهِرٍ مِّنَ الْقَوْلِ بَلْ زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مَكْرُهُمْ وَصُدُّوا عَنِ السَّبِيلِ وَمَن يُضِلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ) (سورة الرعد الآية 33)، وتقدير الخبر: كمن ليس كذلك.

ويجوز حذف الخبر إذا وقع بعد الفجائية التي هي حرف مفاجأة، ولكن إذا كان ظرفاً فلا حذف، فإذا قلت: خرجتُ فإذا السبع، وأنت تريد الظرفية لم يكن هناك حذف، وكان (السبع) مبتدأ و(إذا) خبر قد تقدم، كما تقول: عندي زيد. أما إذا جعلتها حرفاً للمفاجأة، كان الخبر محذوفاً، والتقدير: خرجت فإذا السبع حاضراً أو موجوداً (ابن يعيش، 2001م، ج، ص94)، لأن المبتدأ لابد له من خبر، ولا خبر ظاهر هنا فوجب تقديره.

ولم يرد في القرآن الكريم مبتدأ بعد (إذا) إلا وخبره ثابت غير محذوف، كما في قوله تعالى: (فَإِذَا هِيَ

حَيَّةٌ (سورة طه الآية 20) (فَإِذَا هِيَ بِبَيْضَاءَ) (سورة الأعراف الآية 108) (فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنْظُرُونَ) (سورة الزمر الآية 68)

أما حذف الخبر وجوباً، فنراه في عدة مواضع منها أن يكون المبتدأ بعد لولا الامتناعية، وهذا المبتدأ له ثلاثة أضرب:

الأول: أن يكون مخبراً عنه مطلقاً يدل على مجرد الوجود العام من غير زيادة، مثل: لولا الإهمال لنجح الطلاب، فالإهمال مبتدأ وخبره محذوف وجوباً، وتقديره: كائن أو موجود.

الثاني: أن يكون المبتدأ مخبراً عنه بكون مقيد لا يدرك معناه عند حذفه، ففي هذه الحالة يجب ذكر الخبر ولا يجوز حذفه، مثل: لولا زيد محسن إلى ما أتيت. ومن ذلك قول عبد الرحمن بن الحارث لأبي هريرة: (إني ذاكر لك أمراً، ولولا مروان أقسم علىّ فيه، لم أذكره لك) (البخاري، كتاب الصوم 1926)

الثالث: أن يكون المبتدأ مخبراً عنه بكون مقيد يدرك معناه عند حذفه، ويجوز فيه ذكر الخبر أو حذفه، مثل ما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي (ص) قال: (لولا بنو إسرائيل لم يخنز { يخنز: يتغير وينتن {للحم...} (البخاري 3399 أحاديث الأنبياء)، فبنو إسرائيل مبتدأ وخبره محذوف جوازاً، وتقديره: سنوا ادخار اللحم.

ويجب حذف الخبر أيضاً إذا كان المبتدأ صريحاً في القسم مثل: لعمر الله لأنصرن المظلوم.

ويحذف إذا وقعت بعد المبتدأ واو نص في المعية، وهي التي يمكن حذفها ووضع كلمة (مع) مكانها دون تغيير المعنى، مثل: كل إنسان وعمله، أي مقترنان.

ويجب الحذف إذا كان المبتدأ مصدرأ أو اسم تفضيل مضافاً إلى مصدره، وبعده حال سدّت مسد الخبر، وهذه الحال لا تصلح لأن تكون خبراً، مثل: احترامي الطالب مهذباً، فاحترامي مبتدأ، والطالب مفعول به للمصدر، ومهذباً حال من الطالب، وهذه الحال لا تصلح خبراً، فالخبر ظرف محذوف مع جملة فعلية أضيف لها، والتقدير: احترامي الطالب إذا كان مهذباً، فحذف هذا الخبر لوجود ما يسد مسده وهو الحال (الحذف في الحديث النبوي الشريف، ص115)

الخاتمة

بعد التتبع والدراسة لموضوع إسقاط العُمد في العلال النحوية بين النفي والإثبات، تبين أن هذه الظاهرة تمثل جانباً دقيقاً من التفكير النحوي العربي، حيث تكشف عن التوازن الدقيق الذي أقامه النحاة بين المحافظة على أركان الجملة وبين مقتضيات البلاغة والاختصار. ويمكن تلخيص أهم النتائج المستخلصة فيما يلي:

- إسقاط العُمد - كالمبتدأ أو الخبر أو الفعل أو الفاعل - لا يكون إلا لضرورة لغوية أو بلاغية



مقبولة عند النحاة.

- النحاة تفاوتوا بين النفي والإثبات لحالات الإسقاط، فمنهم من جَوَزَ الحذف مع وجود القرينة، ومنهم من منعه تمسكاً بالتام اللفظي.
- السياق، والقرينة اللفظية أو الحالية، يلعبان دوراً رئيساً في الحكم على صحة الإسقاط أو بطلانه.
- وردت تطبيقات إسقاط العُمد في القرآن الكريم والشعر العربي الفصيح، مما يؤكد أصالة هذه الظاهرة في الاستعمال العربي.
- العلل النحوية كانت ميداناً مهماً لتبرير النفي أو الإثبات في إسقاط العُمد، سواءً علل تعليلاً منطقيًا، أو بلاغيًا، أو سمعيًا.
- التوصيات المقترحة للباحثين
- التوسع في دراسة ظاهرة إسقاط العُمد في مختلف أبواب النحو، ومقارنتها باستعمالات المعاصرين لها في النثر والخطابة.
- إعادة قراءة نصوص النحاة الأوائل وتحليل عللهم النحوية في ضوء مناهج لغوية حديثة كاللسانيات التداولية.
- الاهتمام بجمع العلل النحوية التي بُنيت على مسألة الحذف والإبراز والنفي والإثبات وتصنيفها وفق منهج علمي حديث.
- دراسة أثر إسقاط العُمد على البلاغة والأسلوب والتأثير الخطابي في النصوص المختلفة.

قائمة المصادر والمراجع

القران الكريم.

- [1] ابن منظور، (1990م)، لسان العرب (الطبعة الثالثة، 15 جزءاً)، بيروت: دار صادر.
- [2] البخاري ابو عبد الله محمد ، صحيح البخاري، مخطوطات خزانة الهاشمي في المدينة المنورة
- [3] الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن احمد، (1987م)، الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، تحقيق عبد الرزاق المهدي، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- [4] السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، (2000م)، الاقتراح في أصول النحو، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دمشق: مكتبة الغزالي.
- [5] السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، (1426هـ)، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق مركز



- الدراسات القرآنية، المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.
- [6] الأندلسي، محمد بن يوسف أبو حيان، (1998م)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق د. رجب عثمان، مراجعة د. رمضان عبد التواب، القاهرة: مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى.
- [7] السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، (1985م). الأشباه والنظائر في النحو. تحقيق د. عبد العال سالم مكرم. بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى.
- [8] النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، (1985م)، إعراب القرآن، تحقيق د. زهير غازي زاهد، بيروت: عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، الطبعة الثانية.
- [9] ابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق د. جودة مبروك محمد مبروك، مراجعة د. رمضان عبد التواب، القاهرة: مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى.
- [10] ابن هشام الأنصاري، (ت761هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ومعه عدة السالك إلى تحقيق المسالك لمحمد محيي الدين عبد الحميد، 2000، بيروت: دار الفكر.
- [11] الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، (1984م)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ض القاهرة: مكتبة دار التراث، الطبعة الثالثة.
- [12] محمد حماسة، (2003م)، بناء الجملة العربية، القاهرة: دار غريب للنشر والطباعة.
- [13] الجوهري، إسماعيل بن حماد، (1987م)، تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطاء، بيروت: دار العلم للملايين، الطبعة الرابعة.
- [14] الأندلسي، محمد بن يوسف (أبو حيان)، (1993م)، تفسير البحر المحيط، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى.
- [15] القرطبي، محمد بن أحمد، (2006م)، الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وأي الفرقان، تحقيق د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى.
- [16] ابن جني، أبو الفتح عثمان، (1993)، الخصائص (تحقيق محمد علي النجار، الطبعة الثانية، ج1-3)، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- [17] ابن يعيش، يعيش بن علي، (2001)، شرح المفصل (تحقيق إميل بديع يعقوب، الطبعة الأولى، ج1-4). دار الكتب العلمية.
- [18] الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، 2001م، جامع البيان عن تأويل أي القرآن (تحقيق د. عبد الله بن عبد المحسن التركي)، الطبعة الأولى.



- [19] ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن، 1980، شرح ابن عقيل على الفية بن مالك، الطبعة العشرون، ج2.
- [20] حسن، عباس. النحو الوافي. الطبعة الخامسة عشرة. القاهرة: دار المعارف الجزء الاول
- [21] د. محمد أبو موسى ، 1996، الخصائص التراكمية ، مكتبة وهبة ، القاهرة. ط4.
- [22] العيني بدر الدين محمود ، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية ، 2010، دار السلام القاهر ، ط1. -
- [23] ابن فارس ، 1960 ، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها:مكتبة السلفية، القاهرة،
- [24] الفقي محمود عادل ، ٢٠١٧، عوارض التركيب في ديوان كشاجم (محمود) بن الحسين دراسة نحوية دلالية: رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة طنطا،
- [25] الطائي الجبائي، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢ هـ) شرح تسهيل لابن مالك 1990المحقق: د عبد الرحمن السيد.ومحمد بدوي ، هجر للطباعة ج1.
- [26] السمين الحلبي: أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم، الدر المصون في علوم الكتاب، تحقيق امجد محمد المكنون ، دمشق، دار القلم.
- [27] الانصاري، ابن هشام(761ت) ، 1404، المغني اللبيب عن كتب الاعاريب، تحقيق مازن المبارك واخرون، منشورات المرعشي ، قم، ايران. -
- [28] أبو حفص الحنبلي عمر بن علي بن عادل الدمشقي (ت775هـ) ، 1998،الباب في علوم الكتاب: دار الكتب العلمية ، بيروت، ط1.
- [29] الحذف في الأساليب العربية ، جامعة الازهر -كلية الدعوة الاسلامية. - إبراهيم رفيده،
- [30] ابراهيم بركات، 2007 ، النحو العربي دار النشر للجامعات ، القاهرة ، ط1.
- [31] الحذف في الحديث النبوي الشريف دراسة نحوية دلالية وصفية تحليلية وتطبيقية في صحيح البخاري، 2010، سارة أحمد معروف ، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة ام درمان الاسلامية.
- [32] الغنيمان عبد الله بن محمد بن عبد الله، شرح لكتاب الإيمان من صحيح البخاري. تحقيق: عبد العزيز بن حمود البليهي، دار القبس بالرياض.

